

مرحلة مابعد تمرير الموازنة الثلاثية

18-06-2023

الكتاب

د. ياسين طه

ملخص : بعد 60 جلسة للجنة المالية وأكثر من 180 لقاء مع مسؤولين حكوميين، صوت مجلس النواب العراقي صباح الثاني عشر من حزيران 2023 بمشاركة 229 نائباً من أصل 329 نائباً على الموازنة لثلاث سنوات

بعد 60 جلسة للجنة المالية وأكثر من 180 لقاء مع مسؤولين حكوميين، صوت مجلس النواب العراقي صباح الثاني عشر من حزيران 2023 بمشاركة 229 نائباً من أصل 329 نائباً على الموازنة لثلاث سنوات. الأمر متروك الآن لحكومة السوداني لتقرر ما إذا كانت ستستأنف أمام المحكمة الاتحادية ضد المواد المضافة التي قد تكون من رغبات السلطة التنفيذية. في عام 2017، ألغت حكومة حيدر العبادي عددًا من بنود الموازنة المعتمدة. وقالت الحكومة الحالية إنها ستجري مراجعة مشابهة لكنها لم تعط المزيد من التفاصيل.

بغض النظر عن حجم الموازنة والنفقات، فهي في النهاية لا تغير الحقيقة أن الموافقة عليها احتوت على بعض السوابق والتوترات السياسية والهيكلية التي ستلقي بظلالها على المرحلة المقبلة. بدأ سبعة من أعضاء اللجنة المالية، الذين أطلقوا على أنفسهم "الصفور"، في تعديل العديد من مواد نص الموازنة الحكومية، بينما وفقاً لقرارين سابقين للمحكمة الاتحادية رقم (25/2012) و (35/2021)، السلطة النيابية ليست لديها صلاحيات لإجراء تعديلات أساسية وجوهرية لمشروع قانون الموازنة. تكشف هذه الخطوة للجنة النيابية عن هيمنة النواب "أصحاب النفوذ" على الإجراءات القانونية والدستورية لإقرار الموازنة، وعلى مجلس الوزراء. هذا بالإضافة إلى تجاهل الاتفاقات التي تم بموجبها تشكيل الحكومة وخلق حالة جديدة من عدم الثقة.

تظهر نتائج الموازنة أنه لا يوجد شيء في العراق يعبر عن المعنى الحقيقي للموازنة والخطة الاقتصادية والسياسة المالية، لأنه إذا نظرت إلى الموازنة المعتمدة، فإن العديد من المواد والبنود تعكس مطالب القوى والأحزاب والجماعات والمكونات. سيؤدي هذا إلى تعزيز الاقتصاد الاستهلاكي الذي يحذر منه العالم بأسره.

في غضون ذلك، اضطرت الحكومة إلى خلق 150 ألف وظيفة في القطاع العام وتم التستر على سلف الوزارات البالغة 160 تريليون دينار. وعليه، فإن الموازنة هي عبارة عن توزيع للإيرادات أكثر من كونها خارطة طريق مالية واقتصادية، وإذا انخفض السعر العالمي للنفط إلى ما دون 70 دولارًا، فستبدأ مرحلة الخسارة والإفلاس، وهو ما يمثل تهديدًا كبيرًا للعراق على المدى المتوسط والبعيد.

كما أظهرت الميزانية أن ما يُسمى بـ "تحالف إدارة الدولة" هو اسم لا معنى له نسبيًا، لأن من قدموا مشروع قانون الموازنة في البرلمان معظمهم من النواب الذين تربطهم صلات قوية بالجماعات المسلحة "الميلان لليمين" في الحشد الشيعي. يُعتبر هؤلاء النواب غير متفتحين على الاتفاقات السياسية، بالإضافة إلى امتلاكهم أجنداتهم الخاصة، فهم أكثر التزامًا بالرأي العام الشيعي وأنصارهم على الشبكات الاجتماعية. حققت هذه القوى مكاسب كبيرة لصالح الهيمنة الشيعية ومركزية الدولة، وهو ما يتوافق مع أهداف العديد من القوى في الإطار التنسيقي.

على الصعيد السياسي، ستصبح الموازنة شاعلة لتوترات جديدة لاحقًا. ومن أبرز هذه التطورات انتخابات مجالس المحافظات نهاية عام 2023، وحسم أمر استبدال رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي. بالإضافة إلى هذين التطورين، وعد السوداني بإجراء تغييرات وزارية في حكومته، لكن حق النقض للأحزاب حال دون ذلك وزاد على هذا جدل الموازنة فيما بعد. يبقى السؤال إذا كان لدى محمد شيعي السوداني حقًا أي قرار بالإصرار على التغييرات الوزارية؟ أم أنه أسير مصالح القوى والجماعات التي انتخبه رئيساً للوزراء؟

ميزانية 2023 غير مسبوقة منذ 2003 لأنها ثلاث سنوات بدل سنة واحدة. كما أن هناك وجهة نظر منتشرة مفادها أن الحكومة لم تعد تهتم بالبرلمان وأن السوداني لن يضطر بعد الآن للتفاوض مع النواب والقوائم، مما يمنحه المزيد من الفرص للتحرك. ويتوقع أيضا أن يشارك السوداني كقطب شيعي في انتخابات مجالس المحافظات وذلك من خلال قوائم شيعية مستقلة وقريبة من المحتجين.

وشوّهت وحدة الإطار التنسيقي في جدل الموازنة، لكن من غير المرجح أن تنقسم بالكامل بعد الموازنة خاصة وأن تهديد الصدر مازال قائماً. علاوة على ذلك، فالإطار الشيعي صاحب الـ 130 مقعد برلماني سيتعرض للخطر في حال وجود انقسامات. من جانب آخر تركز طهران، الداعم الرئيسي للإطار الشيعي الآن على المصالحة مع السعودية ومصر واتصالاتها غير الرسمية مع إدارة بايدن بدلاً من التركيز على الاضطرابات الداخلية في العراق.

حملت مناقشات الموازنة تطورات سياسية وقانونية جديدة في تعميق عدم الثقة بين مكونات العملية السياسية الحالية وتشويه قواعد التعامل بين الحكومة والبرلمان.

من الناحية الاقتصادية، تحمل الميزانية كارثة كبيرة وهي أقرب إلى توزيع الإيرادات ومحكوم فيها على النفط بالبقاء فوق 70 دولاراً للبرميل الواحد. ولكن لأن العراق الآن في حالة استقرار سياسي واقتصادي مؤقت، فإن إيران تريد الاستقرار أيضاً. لن تظهر النتائج السياسية والاقتصادية السلبية للموازنة وستأخر أثارها على المدى الطويل وربما المتوسط.